الباب الرابع

نحو التنفيذ

obeikandl.com

obeikandl.com

الرأى العام الكونغولى والمصرى

على المستوى الشعبى

يشير استطلاع الرأى العام الكونغولى تجاه مشروع نهر الكونغو إلى أن الشعب الكونغولى لا يمانع فى عمل رافد لنهر الكونغو لإمداد نهر النيل بفائض مياه نهر الكونغو خاصة أن ٩٥% من الشعب الكونغولى مسيحى وقد كان للكنائس المصرية نفوذ كبير فى أفريقيا خاصة وسط أفريقيا بدوله جميعاً وهذا ما يجعل هناك شبه ارتباط عقدى بين الشعب الكونغولى ومسيحيى مصر كما أن الشعب الكونغولى كان متعاطفاً بشكل كبير مع القضايا العربية المصيرية خاصة قضية فلسطين والشعب الكونغولى لديه وعى بأهمية المشروعخاصة بعد أن قام بعض رجال الأعمال بتوضيح مدى استفادة الكونغو من المشروع وأن الكونغو سوف تضاء بالكامل كما أنها يمكنها أن تصدر فائض الطاقة بمئات المليارات بالاضافة إلى الرقعة الزراعية التى يمكن الاستفادة بها بعد جفاف المستنقعات الناتجة عن فيضان نهر الكونغو ولكن الخوف كل الخوف من قيام غسرائيل بتاليب الشعب

الكونغولى ضد قضية مصر الحيوية والحاجة المصرية الشديدة للماء أما عن الرأى العام المصرى فهو فى شوق شديد للكرة وبلا استطلاع للرأى أجزم أن لاخلاف على وقوف جميع افراد الشعب إلى جوار المشروعوالمشروع إذا ما بدأت الحكومة فى تنفيذه خاصة أن مصر ليس بها منزل إلا وبه عاطل أو عانس أو حاجة لقطعة أرض للإستزراع أو لبناء منزل وهذه كلها مشاكل سهلة الحل إذا ما تم تنفيذ المشروعحيث ستتوفر المياه لزراعة ٨٠ مليون فدان وفائض طاقة يمكن تصديره بالعملة الصعبة وزراعة الصحراء الغربية بما يعود على الشعب المصرى جميعه بالخير فهل يرفض مصرى يحب مصر هذا المشروع؟ لا أظن.

<u>أما على المستوى الرسمى</u>

مفاجأة ٠٠مصر ترفض فكرة المشروع

الحكومة المصرية على لسان وزير الرى بها ترفض مبدأ نقل المياه بين الأحواض النهرية، ووضح الوزير أن هذا الرفض يتفق مع القواعد والقوانين الدولية المنظمة للأنهار المشتركة، وذلك تفادياً لحدوث نزاعات بين الدول المتشاطئة وهي الدول المتشاركة في النهر خاصة أن هناك أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية يجب أخذها في الاعتبار عند التفكير في إقامة مثل هذه المشروعات، التي تتكلف مليارات الدولارات

بالإضافة إلي الأبعاد الفنية والهندسية والآثار البيئية الناجمة عن إحداث تغيرات لمجري مائي قائم وضرورة دراسة مدي استيعاب المجاري المائية لدولة السودان للمياه الواردة من نهر الكونغو، التي تقدرها الدراسة المعلنة بحوالي ٥٥مليار متر مكعب من المياه سنوياً، بالإضافة إلي الاستعدادات الأخرى التي يجب علي جنوب السودان إتخاذها.

رأى مصرى آخر

إبراهيم الفيومي (١) رجل أعمال اقتحمت شركاته العمل في مجالات عديدة بالكونغو قال هناك دعم للشركات الإسرائيلية للدخول في مجال الاستزراع بدول حوض النيل وهي لا تكتفي بالاستفادة المادية بل هدفها الأساسي محاربة مصر في المياه.

وقد أعلن تبنيه تمويل مشروع ربط نهر النيل بنهر الكونغو فكيف كانت البداية قال الفيومي ونحن نعمل دراسات لإنشاء خط سكة حديد بالكونغو أكتشفنا أننا سنعبر نحو ٢٢ رافداً نهرياً، فكانت أكبر مشكلة تواجهنا هى انعدام وجود قاعدة بيانات بالكونغو لطبيعة هذه الروافد، والمناطق المحيطة بها، فلجأنا لهيئة المساحة الجيولوجية والثروة

---

١) روزاليوسف اليومية ١٦-٦-٢٠١٢

المعدنية المصرية للقيام بعمل الخرائط والأبحاث اللازمة فوق الأرض وتحت الارض، وأثناء مراجعة الخرائط الجيولوجية اكتشف نائب رئيس هيئة الثروة المعدنية د. عبد العال حسن وجود تلامس بين حوض نهر النيل ونهر الكونغو، وبدأنا في دراسة الموضوع، واقتنعت بالمشروعلتأثيرها البالغ في دفع التنمية بين مصر والكونغو بعيداً عن البيزينس.

وبالفعل تحدثنا مع المسئولين بالكونغو عن المشروع وأوضحنا مدي الاستفادة منه لشعب الكونغو حيث ستساهم المحطات التي ستنشأ علي المشروع في توليد كميات ضخمة من الكهرباء تعمل علي زيادة ايراد نهر النيل وبما لا يضر دول منابع النيل ويحافظ علي مياه مهدرة ويوفر كهرباء تكفي أفريقيا بالكامل وتزيد من حصص مياه جنوب السودان وشمالها ومصر، والتفاصيل الفنية هي مهمة الفنيين وخبراء المياه لكن لابد وأن يقود العملية جيولوجيون علي درجه عالية من الخبرة،ونحن في طريقنا سننتهي منه بموافقة الري أو وبدونها ولن يوقفنا أحد. وذكر أنهم الآن في مرحلة الانتهاء من الدراسات الكاملة وهناك

مجموعات تمويل عربية ودولية عرضت المشاركة في تمويل إنشاء المشروع وشق قناة للتوصيل بين النهرين، وسيكون هناك مشروعات تنمية هائلة علي ضفاف النهر الجديد وتجمعات عمرانية، فالمشروع سيعمل علي ترويض نهر الكونغو وهو شرس للغاية،وهناك ترحيب ولم نجد أي اعتراض من الجانب الكونغولي والرئيس الكونغولي وحكومته يعشقون مصر ويطلبون منا التواجد،أما وزارة الري المصرية التي أعلنت عدم رغبتها في المشاركة في هذا المشروع فهي - بالناس الموجودين بها حاليا -غير منوطة بالمشروع وهيئة الثروة المعدنية بما لديها من امكانيات هى الأصلح للقيام بالتعاون معنا، وعندما تمتلك وزارة الري الكوادر العلمية القادرة، وقتها يمكن أن تشارك، ولكن في حالة عرقلتها للمشروع فإنني ساتوجه إلي النائب العام ببلاغ ضدها لأن هذا أمن قومي لمصر وكفانا التفكير بعقلية وسياسات الماضي وموافقة دولة الكونغو هي مسئوليتي، ولا نريد تمويلاً، فلدينا الجهات الممولة ولن نطلب من أحد مليماً واحداً ومعنا رءوس أموال عربية أمينة علي مصالحنا والمشروع بالنسبة لنا غير تجاري واستعادة العائد منه بطيء

وسيخلق أراض شاسعة صالحة للزراعة لتصدير منتجاتها لجميع الدول العربية.

وأنا اضم صوتى إلى صوت رجل الأعمال المصرى المقيم بالكونغو والحريص على عدم إيقاع مصر فريسة للجوع والعطش وأعلنها أننى سوف اقدم بلاغاً للنائب العام فى حالة غصرار المسئولين فى مصر على عدم تنفيذ المشروعفاى فكرة افضل من ذلك فلا تمويل ولا تعارض مع القانون الدولى ولا اعتراض من الكونغو بالاضافة الى الود والمحبة التى يكنها شعب الكونغو لمصر فماذا ننتظر بالله عليكم

سيناريوهات للتنفيذ

تمت دراسة ٣ سيناريوهات مقترحة لتحديد مسار المياه:-

- الأول طوله ٤٢٤ كيلو مترًا وفرق منسوب المياه سيكون ١٥٠٠ وهو ما يستحيل تنفيذه.
- الثاني علي مسافة ٩٤٠ كيلو مترًا وارتفاع ٤٠٠ متر .
- الثالث ينقل المياه علي مسافة ٦٠٠ كيلو متر وفرق ارتفاع ٢٠٠ متر،وهو السيناريو الأقرب إلي التنفيذ من خلال ٤ محطات رفع متتالية للمياه وكشف المقترح عن إمكانية توليد طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات في الساعة وهي تكفي لإنارة قارة أفريقيا، فالكونغو تصنف علي أن لديها سدس قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم لتوليد المياه من المساقط المائية كما سبق وذكرنا وتنفيذ المشروع سوف يتضمن إنشاء شبكة طرق ومسارات يمكن من خلالها ربط الإسكندرية بكيب تاون لربط شعوب القارة الأفريقية من أقصي شمالها إلي أقصي جنوبها من خلال خط سكك حديدية.

والتنفيذ سيتم علي عدة مراحل حسب توافر ظروف التمويل تنفيذاً للهدف الأساسي وهو وضع قدم مصر وتثبيتها في

عمقها الاستراتيجي حيث أن المدي الزمني لتنفيذ المشروع، في حالة تنفيذ السيناريو الثالث يستغرق ٢٤ شهرًا بتكلفة ٨ مليارات جنيه وهي تكلفة محطات الرفع الأربع لنقل المياه من حوض نهر الكونغو إلي حوض نهر النيل، بالإضافة إلي أعمال البنية الأساسية المطلوبة لنقل المياه.

هذا عن نقاط التوصيل بين نهري النيل والكونغو أمل عن المسار فعند التانفيذ قد يأخذ أحد المسارات الآتية:

١- يتم توصيل نهر الكونغو بأحد السيناريوهات السابقة برافد من روافد نهر النيل الجنوبية المجاورة له فى نفس الحوض (حوض ألبرت) لتسير المياه فى نهر النيل فى ذات المجرى الموجود حالياً ،ولكن هذا قد يعيبه عدم قدرة المجرى على استيعاب كمية المياه الكبيرة الإضافية التى ربما تؤدى إلى فيضانات قد تقضى على أشكال الحياة على ضفاف الرافد لذا يجب عمل دراسات دقيقة للرافد وقدرته على الاستيعاب قبل التنفيذ لتلافى ما يحدث من أضرار ٠

٢- إن روافد نهر الكونغو تقترب من جمهورية جنوب السودان وتصل روافده إلي روافد النيل الأبيض في أقصي جنوب السودان ويمكن من خلال الروافد الكثيرة للنيل الأبيض أن يصل الماء إلي بحيرة مرجا في شمال غرب السودان وتستعمل هذه البحيرة كخزان ضخم لتجميع المياه

التي تتجه من خلال الأودية القديمة المطمورة بالرمال إلي الشمال علي هيئة نهرين أحدهما يغزي جنوب غرب السودان ليصل إلي مسار نهر الجلف القديم ويخترق صحراء مصر الغربية متجها شمالاً حيث يصب في البحر المتوسط والآخر يصل إلي شرق ليبيا ليستعمل مجاري نهري الكفرة والصابي في شرق ليبيا اللذين طمستهما الرمال والاتجاه شمالا ليصبا في المتوسط.

إذا تحقق هذا الحلم فسوف يؤدي ذلك إلي إحياء منطقة النيل الأبيض وإحياء منطقة غرب السودان دارفور وكردفان التي تعاني الآن من نقص المياه والجفاف وإحياء صحراء غرب مصر وصحراء شرق ليبيا كما يمكن كذلك ومن خلال الأودية القديمة توصيل فرع من هذه المياه من خلال وادي هوار إلي تشاد .

٣- من الممكن إقناع ليبيا بتحمل تكلفة إيصال مياه الكونغو إلى الأراضى الليبية لتسير المياه فى مجارى نهرى الكفرة والصابى فى الشرق ثم يتم إيصال الماء إلى مصر بتكلفة مصرية أقل من إيصالها مباشرة من الكونغو ،وحتى منخفض القطارة واستغلال منخض القطارة فى توليد كهرباء ولكن هذه المرة عن طريق الماء العذب إذ توصيل مياه البحر المتوسط إليه يعنى أن يصبح منخض القطارة فيما بعد بحيرة شديدة الملوحة بعد البخر وارتفاع تركيز الملح فيها وهذا سيؤثر على ملوحة

المياه الجوفية ويمنع استغلالها فيما بعد فالأولى إيصال الماء العذب إليها وتوليد الكهرباء منها واستغلال المنطقة حولها فى الزراعة وستنشأ حولها مناطق زراعية نتيجة ارتفاع البخر وبالتالى ارتفاع معدل المطر فى تلك المنطقة .

obeikandl.com

صعوبات ومعوقات

تفاعل الكثيرون مع فكرة المشروع بانفعالات عاطفية ولكن تواجهها صعاب محتملة فبالنظر إلى جغرافية المكان وبما يسمى خط تقسيم المياه بين أحواض هذه الأنهار نجد أن الطبوغرافية لحوض نهر الكونغو توجه المياه باتجاه الغرب بعيداً عن اتجاه النيل، وعند الرغبة في إعادة توجيه جزء من هذه المياه لتلتف (في مسار جديد) لتتوجه إلى الشمال الشرقي حيث تتقابل مع مياه النيل بجنوب السودان من نقطة ملائمة حيث يكون تصريف المياه بالقدر المناسب، سنجد أننا نحتاج مسار جديد يصل طوله حوالي ١٠٠٠ كيلومتر في مناطق استوائية من الغابات وبها فروق في المناسيب الطبوغرافية، وهو أمر يبدو في غاية الصعوبة عمليا .

عامة يمكن دراسة هذا الأمر إذا ما توافرت صوراً للأقمار الصناعية مدعومة بخرائط مناسيب وخرائط جيولوجية لهذه الأماكن،وبفرض أنه لم تتوافر الفرصة للاستفادة المباشرة بمياه نهر الكونغو بوصلها بروافد مياه النيل فستظل فرصة استثمار الكوادر الفنية في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء في

شلالات ومساقط المياه على النهر متاحة لمصر بما يفتح آفاق للتشغيل والتنمية الأفريقية بقيادة مصرية وتظل فكرة المشروع رائعة وتحتاج إلى كل مسئول مخلص لدراستها وتنفيذها دون تباطؤ أو تلكؤ.

وعن المشاكل التي تواجه المشروع وهل سيلقي نفس مصير قناة جونجلي المتوقفة منذ ٢٥ عاما، قال رجل الأعمال إبراهيم الفيومى المتحمس للفكرة المشاكل الأمنية بالكونغو مختلفة عن جنوب السودان، وأزمتنا في جونجلي نتيجة سوء الإدارة التي كانت السبب في خلق نوع من أشكال الغضب تجاه المشروع ولو وفرنا لأبناء القبائل هناك فرصة عمل وخدمات لأهلهم سيكونون الأحرص علي استمرار المشروع، ولذا جميع المشروعات التي تقوم بها شركتي تعتمد علي العمالة من أبناء المناطق مقر المشروع، وإلا لو دخلت عليهم وكأنني مستعمر طبيعي ان سنواجهنا المشاكل لابد وأن يشعر بأنها أرضه وبلده وثرواته وفي المقابل يجب أن ينتفع .

ومتوقع حدوث المشاكل ولكن حلول هذه المشاكل موجودة فيمكن تحفيز الناس هناك ببعض الحوافز وأهلا وسهلاً بالمعارك ولا أحد سيوقفنا وأخطرت التعاون الدولي ووزارة البترول التي تعمل معي وأقرت ووقعت بانهم الظهير الفني لنا ووفرنا خرائط تتعدى ٢٥٠ خريطه، ولن نسمح لأحد باختراقنا ولن تعطلنا البيروقراطية، ولن تتمكن وزارة الري في

مصر من أن تعطلنا،وأجد أنه مثلما كانت وزارة الزراعة في وقت من الأوقات مخترقة وأدخلت علينا المبيدات المسرطنة،فالخوف أن تكون وزارة الري أيضا مخترقة الآن وإلا ما أسباب وقوفها أمام مشروع كهذا،ولذا يجب مراجعة موقفها،وكل من أخطأ يحاكم، وأين كان وزراء الري من ١٠سنوات وأين كانت وزارة الري لماذا لم تسعى لإيجاد البديل للمياه أمام هذه الحملات الممنهجة لتعطيشنا .

هناك عقبات حقيقية تقف دون تنفيذ المشروع منها أن الكونغو بها أكبر ثاني منطقة غابات استوائية في العالم بعد غابات الأمازون، حيث تبلغ مساحة الغابات في الكونغو ٢١٥ مليون فدان وهي منطقة شديدة الوعورة والمشروعتحتاج لدراسة اقتصادية مستفيضة.

ولكن الدكتور سيف الدين حمد عبد الله وزير الموارد المائية السوداني السابق يرى أن مقترحات بعض الخبراء لتنفيذ مشروع لتوصيل مياه نهر الكونغو بنهر النيل لحل مشاكل نقص المياه في مصر والسودان عديمة الجدوى ومستحيلة ففى رأيه أن توصيل النهرين يواجه صعوبات فنية وقانونية ومؤسسية، خاصة أن الطبيعة المرتفعة في المنطقة الواقعة بين النهرين تؤكد صعوبة التوصيل لارتفاع تكلفة التوصيل، بجانب القوانين الدولية المعنية بالأنهار الدولية المشتركة والتى تمنع التصرف في مياه النهر الدولي خارج الحوض الذي يضم مناطق داخل

دوله ومسألة نقل المياه من نهر إلى نهر غير مقبولة بأي حال من الأحوال علاوة على إمكان طلب بعض الدول التي تعاني نقصا في المياه مثل إسرائيل حصة في مياه نهر النيل بمقابل مادي .

ثم إننا لو وضعنا مبدأ تسعير المياه، فدول حوض النيل ستستغل هذا خصوصاً أن رواندا وبورندي قد عرضتا من قبل هذا المبدأ في حين أن كل المنظمات لم تقر أبداً مبدأ بيع المياه بوصفها مورداً طبيعيا لا يمكن أن يعيش الإنسان بدونه فليس لها بديل ولا يمكن بالتالي أن نتعامل معها كالبترول .

والأهم أنني أري(والكلام لوزير الرى السودانى السابق) أنه لا يصح أن نبحث عن مورد مائي ليس لنا ونترك مورداً آخر لنا حقوق فيه خصوصاً أن إثيوبيا إذا علمت بالأمر قد تزيد في حجم السدود التي تقوم ببنائها علي النيل الأزرق وأري ضرورة أن نلجأ إلي الحل مع إثيوبيا التي نحصل منها علي ٨٥% من مياه النيل لذلك فإن الجغرافيين دائماً ما يقولون إن النيل الأزرق هو شريان الحياة في مصر .

ويرى د .ضياء القوصي خبير الري أن هناك عقبات فنية وماليه قد تعوق تنفيذ مثل هذا المشروع والمسألة تحتاج إلي المزيد من التدقيق والدراسة وهناك حوض مشترك بين نهر النيل الذي يسير من الجنوب إلي الشمال ونهر الكونغو الذي يسير من الشرق إلي الغرب هو حوض

بحيرة ألبرت والحوض نفسه كونغولي بحت فالنهر ليس دولياً والمطر فوقه غزير للغاية والمشروعأن نستغل الفاقد من مياه النهر التي تصب في المحيط الأطلسي مما قد يساهم في تعمير منطقة الصحراء الكبري كلها وهو أمر يحتاج إلي المزيد من البحوث .

العوائق السياسية

أما عن العوائق السياسة فالدول المجاورة لحوض نهر الكونغو لن تسمح بذلك حتى لو سمحت الأعراف الدولية بذلك، لأنه يرسخ السماح بتوصيل المياه إلى خارج أحواض الأنهار، وهو ما يسبب خلافات دولية تصعد من النزاع بدلاً من التعاون المنضبط طبقاً للمعايير الدولية المعنية بالأنهار الدولية وتمرير هذا المشروع يسمح لدول حوض النيل بالتصرف فى مياه النهر خارج حوض النيل، وهو أمر لا تقره الأعراف الدولية، حيث أن احترام المعايير الدولية يهدف إلى التقريب بين الشعوب والدول وليس إثارة الخلافات واعتبر بعض الخبراء الدوليين أن إسرائيل هي المتهم الأول في تشجيع خطط ومشروعات توصيل الأنهار الدولية خارج الأحواض لتمرير سعيها للقيام بتوصيل مياه نهر النيل إلي إسرائيل، مؤكدين أن إسرائيل تسعى للضغط على المؤسسات الدولية لتحويل مياه النهر إلى سلعة يتم التصرف فيها بالبيع والشراء حتى تصبح عملة نادرة تخضع لاعتبارات العرض والطلب، وهو ما ترفضه

مصر والسودان خلال جولات التفاوض بين دول حوض النيل منذ بدء إطلاق مبادرة حوض النيل ٠

كما أن قطاع مياه النيل فى وزارة الرى المصرية درس مشروع نقل جزء من مياه نهر الكونغو لنهر النيل، وأظهرت هذه الدراسات معوقات فنية تمنع نقل المياه إلى مصر عبر جنوب السودان أول المعوقات الفنية التى تعترض المشروع هى الحاجة إلى إنشاء عدد من محطات الرفع العملاقة لنقل المياه من حوض نهر الكونغو إلى النيل، فى الوقت الذى تعانى فيه هذه المنطقة من عدم الاستقرار الأمنى وهو ما يعوق إمكانية المخاطرة بإنشاء هذه المحطات المكلفة فى مناطق غير مستقرة.

كما أن نقل المياه عبر جنوب السودان يحتاج إلى توسعة مجرى النهر كى تستوعب هذه الكميات الإضافية من المياه، فى الوقت الذى يهدر فيه كميات ضخمة من المياه فى مستنقعات جنوب السودان من الأفضل أن تستغلها مصر فى مشروعات استقطاب الفواقد بدلا من نقل مياه الكونغو.